السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين

أ.م.د امير نجم عبود
كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة
ameern.khader@uokufa.edu.iq

أ.م.د احمد خضير عباس
معهد العلمين للدراسات العليا
ahmedabbas1984a@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٥/١٦ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٦/١٠ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٦/٣٠
https://doi.org/10.61353/ma.0130121

اضحت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة بعد انتهاء الحرب الباردة, الأمر الذي حتم عليها تكثيف تواجدها بمختلف الأصعدة في معظم مناطق العالم للدفاع عن هيمنتها العالمية, لكن التواجد الأمريكي في آسيا, ولا سيما في جنوب شرق آسيا, اصطدم بالصين المتنامية النفوذ في المنطقة. ويبدو أن حالة التفاعل ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اقليم جنوب شرق آسيا, ستكون أحد العوامل المهمة في صياغة النظام السياسي الدولي من حيث طبيعته وقواعده. عليه رُسمت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه جنوب شرق آسيا وفقاً لمتطلبات القرن الحادي والعشرين, الذي يشهد تنامي قوة وحدات سياسية غير راضية بشأن طبيعة النظام الدولي كالصين وروسيا, وقوى أخرى, تسعى لأن يكون لها دور مهم في آسيا والنظام الدولي كالهند واليابان, ويبدو أن اقليم جنوب شرق آسيا يقع تحت طائلة أهداف هذه القوى بسبب موقعه الاستراتيجي الحيوي, والذي يعد نقطة ارتكازية لأي سياسة تابعة للدول العظمى والكبرى, وفي مقدمة تلك الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل أبرز نتيجة تم الوصول إليها من خلال البحث في الموضوع تتمثل: (يبقى اقليم جنوب شرق آسيا كعامل مهم في المشروع الأمريكي في عموم آسيا, والذي صُيغ منذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) والمعروف بالانعطافة نحو آسيا).

The United States of America became the only superpower after the end of the Cold War, which made it necessary for it to intensify its presence at various levels in most regions of the world to defend its global hegemony, but the American presence in Asia, especially in Southeast Asia, collided with China, which was growing in influence in the region. It seems that the state of interaction between the United States of America and China in Southeast Asia will be one of the important factors in framing the international political system in terms of its nature and rules. Accordingly, American foreign policy towards Southeast Asia was drawn up in accordance with the requirements of the twenty-one century, which testifies the growing strength of political units that are not satisfied with the nature of the international system, such as China and Russia, and other powers, seeking to have an important role in Asia and the international system, such as India and Japan. East Asia falls under the brunt of the targets of these powers because of its vital strategic location, which is a focal point for any policy of the great and major powers, and at the forefront of those countries is the United States of America. Perhaps the most prominent result reached through research on the subject is: (Southeast Asia remains an important factor in the American project in all Asia, which was formulated since the era of former US President (Barack Obama) who is known as the turn towards Asia).

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الامريكية، شرق آسيا، الصين.

المقدمة

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لها مصالح قومية تتخطى حدودها السياسية, وتنتشر هذه المصالح في معظم الاقاليم التي تتمتع بأهمية جيو استراتيجية, وأحد هذه الاقاليم هو اقليم جنوب شرق آسيا, الذي له تأثير مباشر وغير مباشر على الأمن القومي الأمريكي, نظراً لحدة الصراع الذي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين في هذه المنطقة الحيوية, وللمحافظة على المصالح الأمريكية فيها وضعت سياسة بأهداف ووسائل متنوعة.

يمثل اقليم جنوب آسيا كحلقة واصلة ما بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي, سواء عن طريق البر أم الممرات المائية الواقعة فيه, كمضيق ملقا الاستراتيجي وبحر الصين الجنوبي, فضلاً عن قرب الاقليم ومجاورته لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية (اليابان وكوريا الجنوبية), إذ هاتان الدولتان ترتبط معها باتفاقيات عسكرية وأمنية, في الوقت نفسه, يتمثل أحد الأهداف الأمريكية جعل المنطقة آمنة ووفقاً للشروط الأمريكية لضمان التواجد العسكري والأمني للمحافظة على أمن هؤلاء الحلفاء, وبما يحقق تواجد أمريكي دائم في المنطقة, بحجة ضمان حرية الملاحة الدولية في الممرات المائية في منطقة جنوب شرق آسيا.

إنَّ احتواء الصين والبقاء بقربها ومراقبة كل تفاعلاتها وتحركاتها الاقليمية, يبدو كهدف استراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية في جنوب شرق آسيا, وبدا ذلك واضحاً منذ عام ٢٠٠٩, ووفقاً لاستراتيجية الرئيس الأمريكي الأسبق (بارك أوباما)-الانعطافة نحو آسيا- ولغاية ادارة الرئيس (جو بايدن), ولعل الاحتكاكات المتكررة بين السفن العسكرية في بحر الصين الجنوبي, وزيارة رئيس مجلس النواب الأمريكي في عام ٢٠٢٣ إلى تايوان شاهداً على ذلك.

أولاً: أهمية البحث: يُعد إقليم جنوب شرق آسيا ذا أهمية استثنائية في المدرك الأمريكي لاسيما بعد عام ٢٠٠٨, نظراً لموقعه المتميز الذي يقع في مركز عقدة الإختناق للمواصلات الدولية البحرية, فضلاً عن تصاعد أهمية دوله الناشئة في السياسة الدولية, وتجاوره الصين المتنامية القوة.

ثانياً: إشكالية البحث: تبرز اشكالية الموضوع من خلال طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في اقليم جنوب شرق آسيا على المستويات كافة, من هنا تظهر أسئلة لا بد من الإجابة عليها, وتتمثل بالآتي:

١- ما أهداف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا؟

٢- وما وسائل السياسة الأمريكية في تحقيق تلك الأهداف؟

ثالثاً: فرضية البحث: صاغت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأهداف على المستويات كافة (الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسية), وعملت على تحقيقها – سواء بالمدى المنظور أم المدى البعيد- عبر أدوات مُتعددة لتحقيق المصالح الأمريكية في الإقليم, لكن هناك إقاليم مجاورة لجنوب شرق آسيا تُعد, كعوامل مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق غاياتها فيه, وبعض الأحيان يُستعمل الإقليم, كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في عموم آسيا.

رابعاً: منهج البحث: تم استعمال المنهج الاستقرائي لمعالجة الاشكالية البحثية بالاعتماد مقترب التحليل النظمي, لمعرفة أبرز أسباب ونتائج السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه جنوب شرق آسيا.

خامساً: هيكلية البحث: توزع البحث على مبحثين وهما: المبحث الأول: أهداف السياسة الأمريكية في جنوب شرق آسيا؛ المبحث الثاني: وسائل السياسة الأمريكية في جنوب شرق آسيا. فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

المبحث الأول

أهداف السياسة الأمريكية في جنوب شرق آسيا

تنقسم أهداف السياسة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا إلى: سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية, وسيتم تناولها تباعاً.

المطلب الأول: الأهداف السياسية الأمريكية في جنوب شرق آسيا .

تفاعلت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق (باراك أوباما) مع معطيات المتغيرات الدولية, وهذه المتغيرات كان لها انعكاسات على البيئة الداخلية الأمريكية, حينها حاولت الادارة الأمريكية التعامل مع ذلك بما يخدم الأهداف الأمريكية في سياستها الخارجية[١], وبالتالي تحقيق المصالح الأمريكية, أبرز هذه المتغيرات هي (صعود الصين), فكانت الاستجابة الأمريكية على صعود الصين وتمدد نفوذها في جنوب شرق آسيا, بوضع مجموعة من الأهداف لأحتواء ذلك[٢]. من جانب آخر سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق تواصل وإدارة جيدة للعلاقات الأمريكية مع القوى الناشئة في منطقة جنوب شرق آسيا, ولاسيما مع الدول المهمة فيها مثل إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند[٣], فضلاً عن تعزيز التحالفات القائمة والتعاون مع الدول كافة التي تحرص على ايجاد علاقات ايجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية, إذ سعت إلى الشراكة

لغرض مواجهة التحديات مثل الارهاب والأزمة المالية العالمية وغيرها[٤], ويبدو أن تعاظم هذا الأهتمام بعموم قارة آسيا يأتي بعد تراجع الهيمنة الأمريكية نسبياً هناك[٥].

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ, وعلى الرغم من أن هدفها المعلن هو اقتصادي, لكن لها عمق استراتيجي مهم يشمل الأصعدة كافة السياسية والاجتماعية, ومن شأن ذلك يعزز العلاقات بين دول المحيط[٦], وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة التوازن في آسيا, وسبب ذلك أنها وضعت التعامل مع الصين كأولولية لأنها تشكل تحدياً سياسياً لها ولحلفائها في المنطقة, باعتبار منطقة المحيط الهادئ في القرن الحاي والعشرين لها أهمية تفوق منطقة الشرق الأوسط[٧]. وإن مستقبل المصالح الأمريكية في آسيا مرتبط الى حدٍ بعيد باستقرار القارة, لكن استقرارها بشكل عام مرتبط بسياسة الصين الإقليمية, لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل دائم وبكل الطرق لتطويق الصين, لاسيما في البلدان المجاورة لها في جنوب شرق آسيا, وعرقلة تعاون دول المنطقة مع الصين[٨].

وكانت الأهداف التي وضعتها استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي تبنتها الادارة الأمركية السابقة عام ٢٠١٠, تدعو الى توسيع الشراكات السياسية والاقتصادية, لتشمل وحدات سياسية فاعلة, من خلال هذه الاستراتيجية تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الحرب الاستباقية, وطالبت الصين بتبني دور نشيط لكن بمسؤولية, وجاء في الاستراتيجية قلق صانع القرار الأمريكي من تنامي القوة العسكرية الصينية, وكانت استجابتها على ذلك إن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مستعدة لحماية مصالحها ومصالح حلفائها, فضلاً عن تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج[٩].

يُمثل الصعود الصيني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لهيمنتها الاقتصادية والسياسية سواء على المستوى العالمي أم على مستوى قارة آسيا, ويُحتم هذا الصعود على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع الصين كمنافس لها, إذ الصين أصبحت تنافسها على الأسواق وعلى مصادر الطاقة والمواد الخام, فضلاً عن انخفاض قيمة العملة الصينية يُهدد المركز التنافسي للمنتجات الأمريكية داخل السوق الأمريكية وخارجها[١٠], إذاً يمكن القول على ذلك على أنها عملية غزو صيني للولايات المتحدة الأمريكية بقوتها الناعمة الاقتصادية, وهذا يشكل تحدياً لأهدافها التقليدية وهي نشر الديمقراطية تحت رعايتها[١١].

وقد أمتنع الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) عن التزام محدد يكون من ضمن اولويات السياسة الخارجية الأمريكية, وهذا ما أعلنه في عام ٢٠٠٨, ولم يقيد نفسه بعقيدة رئاسية, كانت حجته أن العالم معقد

لا يسمح بذلك, وهذا يدل على أن الرئيس كان براغماتياً في تعامله مع العالم الخارجي, وذا تحرك واقعي حسب ما تسمح به الامكانات الداخلية الأمريكية إزاء مكانة وأدوار القوى الفاعلة الأخرى والصين أبرزها, لكن بقيت الاهداف السياسية الأمريكية الشاملة هي نفسها التي تسعى لاستمرار الهيمنة الامريكية[١٢].

لعل ما يميز سياسة الرئيس (باراك أوباما), هو شعار التغيير الذي نادى به منذ حملته الانتخابية, الذي أكده في خطاب التنصيب بقوله: " العالم تغير وعلينا أن نتغير معه"[١٣], أنعكس ذلك على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية, كان سبب ذلك تراجع النفوذ الأمريكي في عهد سلفه الرئيس (جورج ووكر بوش) في آسيا, وأزمة الاقتصاد الأمريكي التي أصبحت أزمة عالمية فيما بعد عام ٢٠٠٨, فضلاً عن الخسائر الأمريكية المالية والبشرية بسبب الحروب الاستباقية, يذكر أن خطاب الرئيس (باراك أوباما) قد حاكا توجه الرأي العام الأمريكي الذي كان يبحث عن التغيير في السياسة الأمريكية حينها, وسعى إلى تحفيز الصين لغرض التعاون في القضايا العالمية والاقليمية[١٤]. فسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحويل الأهتمام العسكري والدبلوماسي بعيداً عن الشرق الأوسط باتجاه الصعود الصيني[١٥], فضلاً عن سعي إدارة الرئيس (باراك أوباما) للتخلص من خسائرها في أفغانستان عبر التقليل من العمليات الحربية والاعتماد على الحكومة الأفغانية بذلك, والعمل باستراتيجية القتل الانتقائي لقادة طالبان[١٦].

من جانب آخر يعد النفط والطاقة من الأهداف والاولويات الحيوية في السياسة الخارجية الأمريكية, لغرض فرض هيمنتها على الوحدات السياسية, لاسيما الصين, فسيطرتها على مصادر وخطوط نقل الطاقة يجعلها تتمتع بنفوذ وقوة يفوق كل وحدة سياسية أخرى, مما يجعلها وحدة سياسية متفوقة بكل مقاييس القوة, وهذا هدف إستراتيجي أمريكي[١٧].

ربما ساعد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) على صياغة أهدافه نحو جنوب شرق آسيا وآسيا بالعموم والخروج بسياسته المعروفة ب (الانعطافة نحو آسيا) هي روابطه مع هذا الإقليم الذي عاش فيه أربع سنوات في إندونيسيا, وبدى أهتمامه واضحاً بالإقليم من خلال أنتقاده تنامي الاسلام الأصولي الجهادي في اندونيسيا, يذكر أنه حتى بعد مغادرته إندونيسيا ظل يتردد على هذا البلد لمدة عشرين عاماً[١٨]. من جانب آخر إن تنظيم القاعدة منذ بداية تأسيسه أهتم بمنطقة جنوب شرق آسيا, وأستثمر أموال بمشاريع تجارية في الفلبين, لغرض إدامة التمويل له, وتم تأسيس خلايا تابعة للقاعدة في كل من إندونيسيا والفلبين, وتم الربط بين فروع تنظيم القاعدة مع الجماعات الاسلامية المتشددة المحلية, على هذا الأساس تم تقسيم منطقة جنوب

شرق آسيا إلى أربع مناطق بالنسبة لنشاط تنظيم القاعدة وهي: (١- ماليزيا وسنغافورة. ٢- إندونيسيا. ٣- أجزاء من ماليزيا وأجزاء من إندونيسيا والفلبين. ٤- أستراليا.), ويستغل التنظيم حالة العداء التي يكنها المسلمون هناك للولايات المتحدة الأمريكية, ولاسيما بعد دعمها لتيمور الشرقية بالانفصال عن إندونيسيا عام ٢٠٠٢, وحربها ضد المسلمين في كل من العراق وأفغانستان[١٩].

وهذا ما أشار إليه الرئيس (باراك أوباما), بأنَّ الإسلام المعتدل في إندونيسيا حل محله أحزاب إسلامية أصبحت ذات انتشار وحجم كبيران, وتدعو هذه الأحزاب إلى تطبيق الشريعة الاسلامية, وحمل الرئيس (باراك أوباما) منطقة الشرق الأوسط مسؤولية دعم انشاء المدارس والمساجد في الارياف التي تدعو للتطرف في الإقليم, فضلاً عن تأثير ثقافة الخليج العربي وشمال افريقيا على بعض مسلمي إندونيسيا, فمثلاً الكثير من نسائها أصبح يقلدن الزي الاسلامي السائد هناك, كما شن المتطرفون عمليات انتحارية في المناطق السياحية, وأتهم الجماعة الاسلامية التي يرأسها (أبو بكر بشير) المرتبطة بتنظيم القاعدة في ذلك, ويصف سياسة بلده تجاه إندونيسيا بالناجحة, ويشدد على ضرورة وضع المصالح والمثل العليا لبلده, لتطبيقها في جنوب شرق آسيا[٢٠], إذ إندونيسيا تتعرض لهجمات إرهابية بين حينٍ وآخر, ففي عام ٢٠١٦ ادعت داعش مسؤوليتها على انفجارات وهجمات متعددة بالأسلحة الخفيفة راح ضحيتها أربعة مدنيين و(٢٣) جريحاً[٢١], لذا الرؤية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب ستظل كما هي عليه حتى في عهد إدارة (دونالد ترامب), فالجمهوريون يرون أن مسألة الأمن والسياسة الخارجية هي من أبرز أهدافهم وقوة لحزبهم[٢٢].

بناءً على ذلك شددت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة استمرار التحالفات التقليدية ومراجعتها, فضلاً عن بناء تحالفات جديدة في المناطق الحيوية مثل منطقة جنوب شرق آسيا, ويتمثل الهدف الأمريكي بتشكيل إطار أكثر فاعلية في آسيا يتجاوز الاتفاقات الثنائية ومؤتمرات القمة[٢٣]. فأهداف الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة تتمثل بتوسيع تحالفاتها, والتعامل مع النظام السياسي الدولي كما هو عليه, وليس ما ينبغي أن يكون, وهذا اعتراف بالدور المتنامي للصين فيه, لذا تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفعيل حضورها في المؤسسات الدولية والإقليمية كرابطة جنوب شرق آسيا, وهذا ما نصت عليه ورقة الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠١٠, وبناء دور أمريكي فيها نشيط وايجابي, كما دعت إلى ضرورة أن يكون دور لهذه المؤسسات لاسيما, أنها تضم قوى صاعدة مهمة على الساحة الدولية والاقليمية[٢٤].

من جانب آخر, تُعد قضية تايوان من أبرز المتغيرات الرئيسة في السياسة الخارجية الأمريكية ولها انعكاسات على جنوب شرق آسيا, نظراً لمجاورة هذه الجزيرة للإقليم, فهي حلقة واصلة ما بين اليابان والفلبين, وإن كسر هذه الحلقة معناه كسر حلقة الجزر والتهديد للقواعد الأمريكية في كل من اليابان والفلبين, فضلاً عن فقدان التأثير السياسي على دول آسيوية عدة, وتايوان تشرف على مضيق تايوان ذو الأهمية الاستراتيجية, لذا دعمت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها بتايوان, لغرض تأمين وجود قواعدها في المنطقة, التي من خلالها تمتلك ردً سريعاً في حال تحركت الصين عسكرياً[٢٥]. وتتكون تايوان من (٨٠) جزيرة تقع في جنوب شرقي بحر الصين الرئيس, وتبلغ مجموع مساحتها (٣٦) ألف كيلو متر مربع, وتشكل اهمية استراتيجة في المدرك الأمريكي بسبب وقوعها ضمن المجال الحيوي الصيني, إذ تقع بين بحر الصين الجنوبي التي تتشاطئ عليه بعض دول جنوب شرق آسيا مع الصين, وبحرها الشرقي التي تشترك فيه اليابان والصين[٢٦].

ويبدو إن ورقة تايوان مهمة للولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الصين, فالرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) هدد الصين بمراجعة سياسة بلاده إزاء مبدأ (صين واحدة), وإن حدث تنصلها عن هذا المبدأ فهذا سيكون سابقة, لأنه منذ عودة العلاقات الأمريكية الصينية, ألتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المبدأ[٢٧], لكن تبقى هذه التصريحات مجرد ورقة ضغط للحصول على مكاسب اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من الصين, وهذا يدل على ثبات الأهداف السياسية الأمريكية التي تتمثل بالمحافظة على الهيمنة في المحيط الهادئ والمحيط والهندي لاحتوائهما على مصالح أمريكية.

المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية الأمريكية في جنوب شرق آسيا ٠

تنامى الاهتمام الأمريكي بمنطقة جنوب شرق آسيا منذ عام ٢٠٠٨, بسبب حيوية الإقليم للمصالح الاقتصادية الأمريكية والأمنية, إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا, إذ اتفقت مع تايلاند على توقيع اتفاقات لتحرير التجارة, وسعت لتوطيد علاقات التعاون مع رابطة جنوب شرق آسيا, ومنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ, بواسطة عقد معاهدة الصداقة والتعاون مع (آسيان) في تموز ٢٠٠٩, لذا أعلن الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) عزمه زيادة الوجود العسكري الأمريكي أثناء زيارته إلى أستراليا في عام ٢٠١١, التي أعقبت مشاركته في قمة رابطة جنوب شرق آسيا في (بالي) الإندونيسية, تلا ذلك اصداره توجيهاً استراتيجياً لوزارة الدفاع في عام ٢٠١٢, أكد فيه

على أولوية الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم, ويمثل هذا الإقليم أحد ركائز تحقيق ذلك, فضلاً عن تعزيز الشراكة الاقتصادية مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة, لاحتواء النفوذ الصيني الاقتصادي الذي بات يُهدد المصالح الأمريكية الاقتصادية, بل أصبح النموذج الصيني الاقتصادي مغري لدول المنطقة للأخذ به والارتباط به[٢٨]. فكان الهدف الأمريكي الاقتصادي في جنوب شرق آسيا هو مضاعفة الصادرات الأمريكية نحو الاقليم إلى (٣٢٠) مليار دولار في عام ٢٠١٥, كما طرحت مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ, إذ شاركت بعض دول جنوب شرق آسيا فيها وهي: (ماليزيا وسنغافورة وفيتنام وبروناي), وبهذا ستنشأ منطقة واسعة للتبادل التجاري الحر تحتوي على (٨٠٠) مليون نسمة وتحتل (٤٠) بالمائة من الاقتصادي العالمي[٢٩]. ووقعت هذه الاتفاقية في شباط ٢٠١٦, ووقعتها (١٢) دولة, وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتقوية علاقات الصداقة مع الآسيان ومنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ, لموازنة النفوذ الاقتصادي الصيني, وهي تهدف لتكوين شراكات ثنائية مع دول جنوب شرق آسيا, كاتفاقية الشراكة الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايلاند[٣٠].

إن اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ شهد منعرجاً مهماً, تمثل بانسحاب الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) من الاتفاق, لأنه يعمل وفق مبدأ (أمريكا أولاً), ويتعامل في علاقاتها الخارجية بعقلية رجل أعمال من حيث الربح والخسارة, لذا فقد قرر الانسحاب من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ في كانون الثاني ٢٠١٧, والعمل ببديل آخر تمثل بتكوين علاقات ثنائية تكون أكثر توازناً في الميزان التجاري, ولاسيما أن بلاده لها اتفاقات ثنائية مع الدول الست التي وقعت هذه الاتفاقية, فمنظور الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) إلى هذا الاتفاق يمثل خسارة للولايات المتحدة الأمريكية[٣١].

أبدى الرئيس السابق (دونالد ترامب) بعض المرونة بشأن الانضمام مجدداً إلى اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ في عام ٢٠١٨ بشرط حصوله على شروط تراعي مصالح بلاده, إذ تدرس إدارته إمكانية العودة إلى الاتفاق, إذ كلف المستشار الاقتصادي (لاري كولو) وممثل التجارة (روبرت لايتهايزر) بدراسة إمكانية العودة, لكن الدول الإحدى عشر المتبقية في الاتفاقية مضيت قدماً لغرض انعاش التجارة فيما بينهم, فوقعت هذه الدول في آذار ٢٠١٨ على اتفاقية جديدة سُميت (الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ), ويبدو أن موقف الادارة الأمريكية مُبتز إلى حدٍ بعيد, ولاسيما بعد إعلان الرئيس (دونالد ترامب) نيته العودة إلى الاتفاقية, فهو يعمل لتحقيق هدفه وهو (أمريكا أولاً)[٣٢].

وربما تكون سياسة بلاده منكفئة بعض شيء, مما يولد فرصة عظيمة للصين للتمدد أكثر في جنوب شرق آسيا والمحيطين الهادئ والهندي عبر الوسائل الاقتصادية, فهي تعمل وفق آليات العمل الجماعي وتشجعها, وهذا ما ترغب به دول المنطقة, أما إدارة الرئيس السابق (دونالد ترامب) فهي تفضل الاتفاقيات والتفاعل الثنائي, لغرض ترتيب تكاليف مالية على الطرف الآخر, فربما هذه السياسة ستجعل دول المنطقة تميل إلى الصين.

المطلب الثالث: الأهداف الأمنية والعسكرية الأمريكية في جنوب شرق آسيا

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق توازن واستقرار في العلاقات الدولية, وتعدهُ مصلحة أمريكية, تُحقق أهداف سياستها الخارجية, وبالتالي ربطت قضية الأمن الدولي بأمن الولايات المتحدة الأمريكية, وصناع القرار الخارجي الأمريكي عمدوا على التأثير على الأمن الدولي[٣٣], لتحقيق هدفهم المنشود ألا وهو الهيمنة العالمية, وإن ذلك لا يتحقق إلا عبر الانتشار الواسع في قارة أوروآسيا[٣٤].

في مطلع عام ٢٠١٢ أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية وثيقة تضمنت الاستراتيجية العسكرية الجديدة, وأتت هذه الوثيقة كبديل للوثيقة السابقة التي صُيغت أثناء الحرب الباردة في خمسينيات القرن العشرين, التي كان هدفها الرئيس يبغي القضاء على المعسكر الشرقي, وهنا تتضح أهمية هذه الوثيقة التي أتت ببعض الأهداف الجديدة وتتمثل بالآتي[٣٥]:

١- تُعد الصين الهدف المركزي, وتم تصنيفها على أساس أنها خصماً جدياً في المجالين الاقتصادي والعسكري.

٢- تحفيز الحليف (أستراليا) لإشراكها في مهام مستقبلية في المحيط الهادئ.

٣- ضمان احتواء اليابان, واستمرارها ضمن المظلة الأمريكية على المستوى العسكري على الأقل.

٤- تكثيف الوجود البحري بالقرب من كوريا الشمالية.

٥- تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الهند.

٦- تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي, حيث منابع الطاقة.

يبدو من الأهداف آنفة الذكر أن الأولوية الأمريكية تدل على التمركز وتحقيق الهيمنة على المحيط الهادئ, ثم تأتي الأولوية الثانية منطقة الشرق الأوسط منبع النفط, بينما نجد تراجع أهمية أوروبا في المدرك الأمريكي, أما أسباب ذلك هي الصعود والتمدد الصيني في المنطقة, وإمكانية تحكمه في أمن المنطقة وممراتها في حال قرر

ذلك, وبهذا سيتهدد الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ ذو الأهمية الاستراتيجية المتجددة, الذي ليس لاحتوائه على ممرات استراتيجية فحسب, وإنما لاحتوائها على دولاً مهمة لها مكانة اقتصادية وأمنية وعسكرية في النظامين الدولي والإقليمي, وإن إقليم جنوب شرق آسيا يقع في قلب هذه المنطقة الاستراتيجية.

إن ما مَيَزَ سياسة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) الخارجية هو أبتعاده عن التورط في نزاعات دولية بشكل منفرد[٣٦], بل كان يسعى لإشراك القوى الدولية الأخرى, لاسيما الحليفة لحل تلك المشاكل, فضلاً عن تقديم المساعدة الى الدول الحليفة والصديقة, حسب ما تقتضيه الالتزامات الأمريكية اتجاهها, لذا كان هدف الادارة الامريكية السابقة هي المحافظة على قيادة الولايات المتحدة الامريكية الكونية, وتأمين القدرة على تقديم المساعدة للشعوب والدول التي تعاني من صراعات وأزمات, مع الحرص على عدم زج قواتها في ذلك, وقال الرئيس (باراك أوباما) في عام ٢٠١٤ أثناء حضوره حفل خريجي الكلية العسكرية الأمريكية: " إن هذه الدورة الأولى من خريجي الكلية العسكرية التي من المحتمل عدم إرسالها إلى مناطق الحروب"[٣٧].

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجديد القوة الأمريكية, فنشطت القوات العسكرية, واعادت بناء هذه القوات, حتى تكون هذه القوات جاهزة لمعالجة أي تهديد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية حيثما توجد في العالم, فضلاً عن دعم الاصدقاء[٣٨], لأن القوة الأمريكية العسكرية المنتشرة في مناطق العالم هي التي تحمي المصالح الأمريكية في عموم هذه المناطق[٣٩].

شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق (باراك أوباما) بتكوين نواة تحالف إقليمي جديد مناوئ للصين, وذلك بإقامة حوار استراتيجي بين اليابان والهند والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١١, إذ من المتوقع أن يكون هذا التحالف نظيراً لحلف شمال الأطلسي في آسيا, وتهدف بواسطة ذلك إلى موازنة القوة الصينية في جنوب شرق آسيا بل أيضاً في شرق وجنوب آسيا, الهدف الأساس لهذا الحلف هو أحتواء المد الصيني إقليمياً بمظلة دفاعية تمتد عبر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا[٤٠], يرتكز هذا التحالف على قوى رئيسة وهي: (اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والهند)[٤١].

إن الهدف الأمريكي الأبرز في آسيا هو أمن واستقرار المنطقة بما يحقق المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية الأمريكية, لذا تطمح الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز التحالفات والتعاون في مجال الأمن مع دول جنوب شرق آسيا وشرقها[٤٢], من جانب آخر ترى الأولى أن تحقيق الأمن هو مصلحة مشتركة مع دول المنطقة, عليه ينبغي التعاون لتحقيق ذلك, ومن بين تلك الأهداف منع انتشار السلاح النووي, إذ توجد دولاً

في جنوب شرق آسيا لها برامج نووية ذات تطبيقات عسكرية كميانمار, إذ كشف أحد الضباط المنشقين فيها وهو (شياسين وين) في عام ٢٠١٠ عن مخطط لامتلاكها سلاح نووي[٤٣], على الرغم من توقيعها على بروتوكول إضافي في عام ٢٠١٢ باتفاقية الضمانات التي وقعتها مع الوكالة الدولية, ومن خلالها تستطيع الوكالة الوصول إلى المواقع النووية لميانمار, فالأخيرة أشترت مواد تدخل ضمن هذا المجال من كوريا الشمالية[٤٤].

من جانب آخر تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا, فعلى الرغم من تفكيك بنية عدد كبير من الجماعات المتشددة في دول المنطقة بدعم أمريكي, فتم القبض على بعض قيادات جماعة (أبي سياف) في الفلبين, وتم تصفية أغلبية الجماعات المتطرفة في إندونيسيا بإعدامهم عام ٢٠٠٨ ومن بينهم (إمام سامودرا), لكن التهديدات الارهابية في الاقليم لا تزال مستمرة, لدرجة صنفته الولايات المتحدة الأمريكية كجبهة رئيسة في حربها على الارهاب, إذ لا زالت الجماعة الاسلامية ناشطة هناك وتتهمها الحكومة الأمريكية بالارتباط بتنظيم القاعدة, مما دفعها لفرض حظر على التعاملات المالية لقيادات الحركة في آب ٢٠١١, وتعلن هذه الجماعة العداء إلى الولايات المتحدة الأمريكية, فضلاً عن حركة (أنصار التوحيد) وغيرها من الحركات الناشطة, إذ في عام ٢٠١٢ أعلن القيادي في الجماعة الاسلامية في إندونيسيا (أبو بكر بشير) إلى محاربتها, وسجن هذا الشخص وتم الحكم عليه (١٥) عاماً, الأمر الذي أثار أنصاره واحتجوا من أجله وهددوا بأسقاط الحكم في إندونيسيا, وكشفت الحكومة الأمريكية في الوقت نفسه أنه تم احباط مخططات للقيام بتفجيرات في العاصمة بانكوك بتايلاند, كل ذلك يُعد حجة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية لغرض التمركز بهذه المنطقة الحيوية[٤٥], وبسبب هذه السياسة أصبحت الشعوب الإسلامية تكن لها العداء, وأضحت معظم مصالحها معرضة للخطر, وما يلفت الانتباه أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تُقضِ على الجماعات المسلحة[٤٦].

إنَّ عودة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا ومحيطها, تُعد نقطة تحول في الاستراتيجية الأمريكية العسكرية, وتنامي أهمية هذه المنطقة في المدرك الأمريكي, ودليل ذلك ما أكده الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما), عندما صرح من فيتنام (إننا هنا لنبقى), وفي الوقت نفسه أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق (ليون بانيتا), أنه سيتم في عام ٢٠٢٢ نقل (٦٠) بالمائة من قوات البحرية العسكرية الأمريكية إلى منطقة (آسيا – الباسيفيك), ويشمل ذلك السفن العابرة للمحيطات والسفن المدمرة والغواصات, وتم زيادة عدد القوات الأمريكية في أستراليا إلى (٢٥٠٠) عسكري, فضلاً عن القوات المتواجدة في الفلبين

وكوريا الجنوبية, وتم زيادة عدد حاملات الطائرات إلى ستة[٤٧], وتحتفظ القوات الأمريكية ب (٥٢٠) رأس نووي معبأة في مناطق برية وبحرية بشكلٍ حصين كجزرها في المحيط الهادئ[٤٨].

وتم اختيار سنغافورة واليابان لإجراء مناورات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٢, إذ تقع هذه المواقع بجوار الصين مباشرة, وتقام هذه المناورات تحت شعار " الحد من انتشار الأسلحة النووية ", التي تشارك بها دولاً حليفة أو صديقة للولايات المتحدة الأمريكية مثل: (سنغافورة واليابان وأستراليا وكندا), والهدف المعلن من ذلك تفتيش سفن كوريا الشمالية, لكن الصين تنظر الى ذلك أنه عملية فرض طوق حولها[٤٩]. وبناءً على ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بمزيد من المناورات العسكرية المشتركة تحت قيادتها في المحيط الهادئ والهندي, وتُشرك بها دول أخرى, كسنغافورة والمانيا وفرنسا والهند وكوريا الجنوبية واليابان وكندا, وتم زيادة المراكز العسكرية الأمريكية في الفلبين وتايلاند وسنغافورة وأستراليا[٥٠].

لذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مستمر لتعزيز تعاونها مع اليابان وسنغافورة والفلبين وأستراليا, لغرض تطويق الصين, وبهذا يكون ملف كوريا الشمالية النووي ذريعة لتحقيق هذا الأمر, فالملاحظ أن الأسطول الأمريكي البحري ينتشر في مجمل هذه المناطق, فضلاً عن وجوده في جزيرة جوام(*) الأمريكية التي تقع غرب المحيط الهادئ, وإن حجم القوات الأمريكية المنتشرة في آسيا المحيط الهادئ, التي تتكون من (٣٥٠) ألف جندي, إذ يشكلون خُمس حجم القوات الأمريكية ككل, هي بالآتي[٥١]:

١- أسطول (الباسيفيكي) الأمريكي التابع لقيادة (الباسفيكي), ويتضمن (٦) مجموعات حاملات طائرات ضاربة, ويضم (١٨٠) سفينة و (١٥٠٠) طائرة و (١٠٠) ألف جندي.

٢- القوات الأمريكية البرية في (الباسيفيكي) , وتحتوي على (٦٠) ألف جندي.

٣- كما تضم قيادة (الباسفيكي) ثلاث قيادات وهي: (قيادة آلاسكا؛ و القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية؛ و القوات الأمريكية في اليابان).

٤- القوات البحرية القتالية في (الباسيفيكي), وتضم نحو (٨٥) ألف جندي, إذ تمثل ثلثي القوات البحرية الأمريكية.

٥- القوات الجوية الأمريكية في الباسيفيكي, تحتوي على (٣٠٠) طائرة, فضلاً عن (١٠٠) طائرة موجودة في جزيرة جوام, و(٤٠) ألف طيار.

٦- كما تمتلك قيادة باكوم قوات خاصة يبلغ عددها (١٢٠٠) جندي.

وتُعد قاعدة (أندرسون الجوية) في جزيرة جوام المنصة الأكثر تحكماً وقيادة, فمن خلالها تُدير الولايات المتحدة الأمريكية قوة صلبة تستطيع الوصول إلى أي مكان في العالم, ومع وجود (١٠٠) ألف قنبلة وصاروخ وخزين كبير من الوقود, لأنها مُصممة لتزويد الوقود والانطلاق, فضلاً عن تمركز الغواصات في هذه الجزيرة, بل يعدّها (روبرت كابلان) "موطن أسطول الغواصات الأمريكية", لذا هذه الجزيرة تقع بالقرب من مضيق ملقا ذو الأهمية الاستراتيجية للصين ولعموم المنطقة, وبالتالي تستطيع القوات الأمريكية الوصول له بكل سهولة, فضلاً عن التواجد الأمريكي في أوقيانوسيا, فهي تطل من أسفل أرخبيل إندونيسيا باتجاه المحيط الهندي(٥٢), وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد أحكمت طوقاً أمنياً حول الصين وحول منطقة جنوب شرق آسيا, وتحكمت بطرق التجارة البحرية, وهو الهدف الذي تسعى إليه (أن تبقى القوة المسيطرة على أمن عموم هذه المناطق), يُساعدها في ذلك تفوقها العسكري على كل الوحدات السياسية الأخرى, ولاسيما في مجال الانتشار الواسع والتكنولوجيا العسكرية المتطورة(٥٣).

ولضمان تحقيق هذه الأهداف, أقر الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠١٤ موازنة الاستراتيجية العسكرية, واحتوت على أربع نقاط رئيسة وفقا للآتي(٥٤):

أ- انتهاج سياسة التقشف في انفاق وزارة الدفاع.

ب- الحفاظ على التفوق النوعي في القدرات والوسائل, لاسيما في الحرب الالكترونية, لا سيما أنظمة القتال المتطورة مثل: الطائرات بدون طيار.

ج- تقليل عديد القوات الأمريكية الموجودة في أوروبا, والعمل على تعزيز وتوسيع الانتشار الأمريكي العسكري في آسيا ككل والمحيط الهادئ بالخصوص.

أما على مستوى القدرات النووية الأمريكية, فالولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تحديث قواتها النووية, فهي خططت في العقد الثاني من القرن (٢١) لبناء فئة جديدة من الغواصات ذات المحركات النووية التي تتسلح بقذائف مسيرة, وإنتاج قاذفات جديدة استراتيجية نووية, والعمل على تطوير قذيفة انسيابية بعيدة المدى تُطلق من الجو, وتصميم جيل جديد من القذائف المسيرة العابرة للقارات, وتسعى إلى نشر طائرات حربية جديدة ذات قدرات نووية, وتطوير الرؤوس الحربية والقنابل المدفوعة بالجاذبية الموجودة, وتجديد مختبرات الأسلحة النووية الأمريكية ومرافق إنتاجها, وترقية نظم القيادة والسيطرة النووية ونظم الاتصالات والإنذار المبكر(٥٥).

من جانب آخر, إن هدف أمن حرية الملاحة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي والمياه القريبة منه قد أكد عليه الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب), لكن حدث بعض التغيير التكتيكي في سياسته, تمثل بترتيب تكاليف على القوى الآسيوية الحليفة لاستمرار المظلة الأمنية الأمريكية لحمايتها, لكن الترتيبات الأمنية مستمرة دون تغيير, ففي زيارة وزير الدفاع الأمريكي (جيمس ماتيس) إلى كوريا الجنوبية في عام ٢٠١٧ تم مناقشة خطط نشر الدفاع الصاروخي الأمريكي, وأكد الوزير الأمريكي سعي بلاده بتعزيز تحالفات الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا(٥٦).

المبحث الثاني

وسائل السياسة الأمريكية في جنوب شرق آسيا ٠

إن أبرز الوسائل التي استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها في جنوب شرق آسيا هي: (الوسائل الإقتصادية والأمنية والعسكرية), وسيتم تناولها تباعاً.

المطلب الأول: الوسائل الاقتصادية الأمريكية في جنوب شرق آسيا

لغرض المحافظة على المصالح الأمريكية في جنوب شرق آسيا, ولتأمين هيمنتها على المنطقة, أتبعت وسيلة تتمثل بربط شرق وجنوب شرق آسيا مع توجه الولايات المتحدة الأمريكية ضمن ترتيب المجلس الآسيوي – الباسيفيكي منذ عام ٢٠٠٩, وعليه تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك), ويشكل هذا التجمع (٤٦) بالمائة من حجم التجارة الدولية, وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن هيمنتها على هذه المنطقة الكبيرة, سيمنح لها إمكانية كبيرة للمحافظة في مجال سيطرتها على النظام السياسي الدولي ككل, وسيكبح مقاصد الصين, لتكون بديل لها في إقليم جنوب شرق آسيا(٥٧).

وتكونت لدى الولايات المتحدة الأمريكية شراكة متصاعدة مع فيتنام, فضلاً عن زيادة دورها بشكل كبير في دول جنوب شرق آسيا, وكان ذلك بمساعدة المؤتمرات التي تعقدها مجموعة (أبيك) السنوية, وتشارك الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المؤتمرات مع الدول المطلة على المحيط الهادئ(٥٨).

عليه طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة اجتماعية في جنوب شرق آسيا في مجالات الصحة والتعليم والبرامج البيئية, شملت كل من كمبوديا ولاوس وفيتنام, ووسمت هذه المبادرة باسم (الميكونغ الأدنى), فضلاً عن دعوتها لتشكيل منتدى جزر المحيط الهادئ لدعم دول المنطقة في مواجهة التغير المناخي, والمشكلات

التي تواجه حرية الملاحة[٥٩], فالولايات المتحدة الأمريكية تستعمل القوة الناعمة[*] من خلال تعزيز المؤسسات والقيم الأمريكية لإضعاف موارد خصومها, وتلميع رموزها الثقافية لجعلها مركز جاذبية في مناطق مختلفة حتى تنفذ هناك[٦٠].

ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة جنوب شرق آسيا في تموز ٢٠٠٩, ومثل ذلك عودة الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام بالمنطقة عبر الوسائل الاقتصادية, وتصاعد الدور الأمريكي في المنطقة اقتصادياً بعد استضافة اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في جزر هاواي الأمريكية في تشرين الثاني ٢٠١١, وتم الاعلان في ذلك الاجتماع عن مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ, وتم استحداث حوار استراتيجي بين الهند واليابان والولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول ٢٠١١, وهذا يؤكد على أن القرن الحادي والعشرين هو قرن هذه المنطقة مع المحيط الهادئ[٦١], فالولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ باستثمارات ضخمة في جنوب شرق آسيا, لاسيما في سنغافورة بواسطة شركاتها المتخطية للحدود[٦٢]. وبلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المطلة على المحيط الهادئ ككل بما يزيد على (١,١) تريليون دولار عام ٢٠١٢, بالمقابل أن حجم التبادل التجاري ما بينها ومنطقة الشرق الأوسط لم يتجاوز (٢٠٠) مليار دولار[٦٣].

ولتقوية وتعزيز العلاقات الأمريكية – الآسيانية حضر الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٤ في مؤتمر قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا في (ميانمار), حينها ألتقى بالمعارضة في هذا البلد, وتعُد هذه الزيارة الثانية للرئيس الأمريكي, بعدما خرجت من الحكم العسكري في عام ٢٠١١, إستمر بما يقرب من نصف قرن, ومن المواضيع التي أدرجت في جدول أعمال القمة هي مسألة الاندماج الاقتصادي ومطالب الصين الجغرافية في بحر الصين الجنوبي, وهذا الموضوع كثيراً ما يثير التوترات بين الصين وجيرانها في جنوب شرق آسيا, هذا الاندماج إن حدث سيحقق هدف الولايات المتحدة الأمريكية بإيجاد قوة موازية للصين في المنطقة[٦٤].

تريد الولايات المتحدة الأمريكية إعادة التوازن في آسيا والمحيط الهادئ, والتي طرحها الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما), لكن وسائل تحقيقها ما بين الرئيسين (باراك أوباما) و (دونالد ترامب) اختلفت, فالأول عمل على استكمال مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعرف بمسمى (الشراكة عبر المحيط الهادئ), تضم هذه المبادرة دولاً عدة من بينها منطقة جنوب شرق آسيا, وتمتد من البيرو إلى اليابان[٦٥], بمعنى المبادرة تربط

قارة أمريكا الجنوبية بالقارة الآسيوية, وعليه وقعت اتفاقات تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المعنية, وتضم هذه المنطقة بما يقرب ثلثي التجارة العالمية, واذا ما أكملت سيكون لها تأثير في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي ككل[٦٦].

أما الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) أنسحب من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ, لأنه هنالك خلل في الميزان التجاري بين دول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية كما يرى, ويفضل العمل بواسطة الاتفاقيات الثنائية, لأنها تحقق مكاسب أكثر لدولته, فمثلاً في عام ٢٠١٦ مالَ الميزان التجاري لصالح ماليزيا في علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة (٢٢,٩) مليار دولار, في الوقت نفسه تبقى الشركات الأمريكية أحد الوسائل التي تشكل ضغطاً على إدارة الرئيس (دونالد ترامب) في سياستها الحمائية ضد الدول الآسيوية, فمثلاً بلغ حجم استثمار الشركات الأمريكية في كل من إندونيسيا وماليزيا (١٣,٥ مليار دولار و ١٤ مليار دولار) على التوالي, في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية (٢٣) مليار دولار[٦٧].وأعلن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) أثناء زيارته إلى فيتنام عام ٢٠١٧ عن استعداده للوساطة في قضية بحر الصين الجنوبي ما بين الصين والدول المتنازعة معها, وهذا دليل على اهتمام إدارته بهذه المنطقة, لكن ادارة الرئيس تسعى إلى تحقيق أهدافها من طريق الاتفاقات والعلاقات الثنائية مع دول المنطقة, في الوقت الذي تم تأجيل الإعلان عن مبادرة (إقليم الهادئ والهندي) من الإدارة الأمريكية, أثناء قمة (الآسيان) عام ٢٠١٧, الأمر الذي أحبط حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية كفيتنام والفلبين[٦٨].

فالاقتصاد الأمريكي يُعد وسيلة مهمة لبناء دور ونفوذ للولايات المتحدة الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم, فدول المنطقة تعول كثيراً على الاستثمارات والسوق والتكنولوجيا الأمريكية, فهو يتفوق على الكثير من الاقتصادات الأخرى, والاقتصاد الأمريكي هو الثاني من حيث القوة التنافسية بعد الاقتصاد السويسري, وسبب ذلك مرونة سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية والاستقرار السياسي والتعليم العالي الجيد والانفتاح على الابتكار, في حين تحتل الصين المرتبة (٢٩), (هذا التصنيف حسب ما أورده المنتدى الاقتصادي العالمي), ولازالت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى في المجال التكنولوجي[٦٩], فضلاً عن التطور في مجال تجارة الخدمات, فهي تستحوذ على (١٧) علامة تجارية من (٢٥) علامة تجارية هي الأولى في العالم[٧٠].

وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأكبر للنفط, ففي عام ٢٠١١ بلغت وارداتها بما يقرب (١١,٦) مليون برميل يومياً, وفي عام ٢٠١٣ بلغ الطلب الأمريكي على النفط (١٨,٧) مليون برميل يومياً, ويُنتج محلياً (١٠,٥٩) مليون برميل, أما الواردات بلغت (٨,١١), عليه تستورد الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠) بالمائة من حاجتها من النفط من دول خارجية في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا, وتشير التوقعات أن الطلب الأمريكي على النفط سينمو إلى (٢٠) مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٥, وبهذا ستكون الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة لتأمين (٦٨) بالمائة من احتياجاتها من النفط, أما الغاز الطبيعي, إستهلكت (٢٥) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي, وانتجت محلياً (٩٥) بالمائة من هذه الكمية, لكن هناك محاولات أمريكية حثيثة لتقليل الاستيراد من الخارج من خلال تنمية الانتاج الداخلي[٧١], لكن من المتوقع أن تكتفي ذاتياً على صعيد الطاقة بحلول عام ٢٠٣٥[٧٢], وتؤدي الشركات النفطية الأمريكية دوراً كبير في الاقتصاد الأمريكي ككل وفي رسم السياسة الخارجية الأمريكية, ويتضح ذلك من خلال الثقل الاقتصادي لهذه الشركات, فمبيعات شركات جنرال موتورز وول مارث وديملر كرايسلر وإكسون موبيل وفورد تتجاوز الناتج المحلي لمائة وأثنان وثمانين دولة[٧٣].

المطلب الثاني: الوسائل الأمنية والعسكرية الأمريكية في جنوب شرق آسيا ٠

ازدادت التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب شرق وشرق آسيا كالفلبين وكوريا الجنوبية وفيتنام واليابان منذ عام ٢٠٠٨ من جهة, وبين الصين من جهة أخرى وسبب ذلك يعود إلى مشتريات الأسلحة والموارد والخلفيات التاريخية للصراعات وصعود الصين, وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية, والتشكيك بقدرتها في ضبط الأمن وعلى مواصلة حضورها في جغرافية المنطقة السياسية, وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ استغلت الصين الإرباك الداخلي التي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية الداخلي وتوسعت على حساب هؤلاء الجيران, لذا طلبت هذه الدول من الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تأكيد التزامها بأمن المنطقة, عليه وضع الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) استراتيجية إعادة التوازن تتضمن ثلاثة أبعاد وهي: (التخطيط العسكري والسياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية) لتحريكها في آسيا ككل[٧٤].

فالولايات المتحدة الأمريكية فعلت وجودها العسكري في شرق وجنوب شرق آسيا عبر قواعدها المنتشرة هناك والبالغ عددها (٢٩) قاعدة, والمنتشرة في المحيطين الهادئ والهندي, وتم زيادة عدد جنودها هناك

إلى (٨٠) ألف جندي في عام ٢٠١٦, عززت سلاح البحرية في كوريا الجنوبية, وعملت على زيادة تحالفاتها في جنوب شرق آسيا ليشمل دولاً جديدة, فتعاونت مع فيتنام عسكرياً, وفي عام ٢٠١١ بدأت فيتنام باستقبال البوارج الأمريكية في موانئها لغرض استقبال البعثات التدريبية, والقيام بعمليات إصلاح السفن الحربية لدعم قدراتها على مواجهة القوات الصينية النشطة في الجزر المتنازع عليها بين الصين وفيتنام, وفي عام ٢٠١٣ أُجريت مناورة مشتركة في بحر الصين الجنوبي بين الطرفين, وتستهدف واشنطن توثيق العلاقة مع ميانمار الحليف التقليدي للصين ونقطة ارتكازها في جنوب شرق آسيا(٧٥), وأثناء زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (هيلاري كلينتون) إلى ميانمار عام ٢٠١١, طرحت إمكانية قيام شراكة مع ميانمار ورفع العقوبات على هذا البلد في حال مضيه قدماً بعمليات الاصلاح الديمقراطي(٧٦).

أعلن الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) بإن بلاده ستستعمل القوة العسكرية في حال تعرض مصالحها وأمنها القومي للخطر سواء أكان على المستوى الداخلي أم المستوى الخارجي, فضلاً عن تعرض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للخطر, ما يلقي بظلاله على الأمن القومي الأمريكي سلبياً, وإبدى استعداده للتدخل العسكري المباشر والقيام بعمليات حربية محددة ضد الارهاب في بعض دول العالم(٧٧).

إن مسألة مكافحة لإرهاب تُعد وسيلة وغاية أمريكية في الوقت نفسه, مهما أختلف الادارات في البيت الأبيض, فالملاحظ أن سياسة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) إتبع السياسة نفسها, لكن بمزيد من البراغماتية, بسبب خلفيته الاقتصادية, إذ هو رجل أعمال, وعند قيامه بهذا السياسة سيجعل منها تُحقق الكثير من العوائد, بالتالي تُحقق المصالح الأمريكية في مجمل المناطق(٧٨).

زادت وزارة الدفاع الأمريكية من عدد المناورات المشتركة مع بعض دول جنوب شرق آسيا, وتنامت مناورات الأسطول الأمريكي للموانئ الآسيوية بواسطة السفن التابعة له, فأجرى الجيش الأمريكي بأسطوله المرابط في المنطقة مناورات واسعة مع الجيش الفلبيني, التي لها نزاع مع الصين في بحر الصين الجنوبي, فضلاً عن تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية روابطها العسكرية مع فيتنام وهي الأخرى لها نزاع حدودي مع الصين, وعززت تواجدها في مع حلفائها في شرق آسيا وشمالها كاليابان وكوريا الجنوبية, وتم نشر مشاة بحرية أمريكية في أستراليا, كل هذه الوسائل تؤدي إلى هدف أمريكي إستراتيجي هو ردع الصين, من خلال تكامل القوة البحرية والجوية, في حال حصول معركة مع الصين يمكن تسميتها بالمعركة الجو – بحرية(٧٩).

إن الصراعات والنزاعات بين دول جنوب شرق آسيا أو في داخل كل دولة, تُعد وسيلة أمريكية للولوج للمنطقة بسهولة, فمنذ عام ٢٠٠٩ حدث صراع ما بين كمبوديا وفيتنام على معبد (بريه فيهير), إذ تصاعد ذلك الصراع ليصل إلى مواجهة عسكرية في عام ٢٠١١, قُتل على أثر ذلك (٢٨) شخصاً, ومن جهة أخرى لعل الصراعات داخل الدول في بعض المنطقة لا زالت مستمرة, فالفلبين الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية تشهد صراعاً ما بين الحكومة والحزب الشيوعي والجماعات المتطرفة التي تم ذكرها في الفصل الأول[٨٠], إذ ترتبط جماعة (أبو سياف) (بتنظيم داعش), ويُقدر عدد أفرادها (٤٠٠) فرد, وقامت بعمليات خطف للحصول على فديات في عام ٢٠١٦[٨١], وأعلن التنظيم أنه سيدخل في حرب مفتوحة مع (الكفار) تمتد ما بين عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠ وهو العام الذي سينتصر به (حسب أهداف التنظيم)[٨٢], ويُعد ذلك خير وسيلة أمريكية للولوج للمنطقة, لأنها هي التي تحمل لواء الحرب على الإرهاب مثلما تدعي.

فضلاً عن الصراع الداخلي في ميانمار الذي تجدد عام ٢٠١٢, ما بين الأقلية المسلمة (الروهينغا) و(البوذيين) الأغلبية, وتايلاند التي تعاني من بين حينٍ وآخر من الصدامات ما بين الحكومة والجماعات المتطرفة, وعدم الاستقرار السياسي والصراع على السلطة بين النخبة التقليدية الحاكمة (حركة القمصان الصفراء) وبين حركة (القمصان الحمراء) التي تنشط في مناطق يقطنها المهاجرون, لذا هي تعاني من حالة استقطاب سياسي ربما يلقي بظلاله على الوضع الأمني للدولة, وشهد عام ٢٠١٠ صدامات بين الحركتين[٨٣].

مثل ذلك أحد الأسباب للولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تمركزها في المنطقة, فهي لديها اتفاقيات عسكرية عدة مع دول في آسيا والمحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا, ولغرض تحقيق هدفها المنشود المتمثل بزيادة الانتشار العسكري البحري والجوي في المحيط الهادئ وقعت اتفاقيات مع الفلبين, وعززت قدراتها الدفاعية في الاقليم من أجل الردع والحفاظ على أمنها القومي, بحجة ردع كوريا الشمالية ومحاربة الإرهاب, ففي عام ٢٠١١ لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أي قوات في أستراليا, أما اليوم فلديها بما يزيد من (٢٥٠٠) من قواتها البحرية المنتشرة في هذا البلد[٨٤].

ونشرت سفن حربية في الفلبين, تضم (٦٠٠) عسكري, يعملون كمستشاريين ومدربين للقوات الفلبينية[٨٥], بحجة مكافحة الإرهاب والتطرف, فضلاً عن إستضافة الولايات المتحدة الأمريكية محادثات السلام بين الحكومة الفلبينية والحركة الشيوعية – الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين- في أوسلو عام ٢٠١٦ بعدما انقطعت المحادثات لمدة خمس سنوات[٨٦], ففي هذا البلد لا زالت الجماعات المتطرفة ناشطة هناك,

لاسيما جنوب الفلبين التي تتمتع بثروات طبيعية, وأبرز هذه الجماعات هي: (جماعة أبوسياف) التي تتمركز في إقليمي (سولو وبازيلان), فضلاً عن جماعة (بانجسامورو) المنشقة عن جبهة مورو عام ٢٠١١, التي أعلنت القتال من أجل إقامة دولة إسلامية في الجنوب, التي رفضت بدورها اتفاق السلام الذي وقعته الحكومة الفلبينية مع جبهة مورو عام ٢٠١٢[٨٧].

على صعيد آخر, أقامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٢ (٣٠٠) مناورة بحرية بمشاركة دول آسيوية من بينها بعض دول جنوب شرق آسيا كسنغافورة مثلاً, فضلاً عن الهند واليابان وكوريا الجنوبية, أهم هذه المناورات العسكرية هي في (خان كويست) بمنغوليا على الحدود الشمالية للصين, ويُعد ذلك تحدياً حقيقياً ومباشر في محيط الصين الاقليمي[٨٨], فضلاً عن التعاون النووي في المجال المدني ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة, وبين إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وتايوان وكوريا الجنوبية من جهة أخرى, عبر إتفاقيات مع هذه الدول, وبواسطتها بُنيت مفاعلات نووية للأغراض السلمية بتقنية أمريكية[٨٩].

ونظراً لوجود برامج نووية في جنوب وشرق آسيا, أدى الى تعقيد الواقع الأمني في هاتين المنطقتين, وأنعكس على منطقة جنوب شرق آسيا, بسعي بعض دولها لأمتلاك برامج نووية ذات تطبيقات عسكرية كميناما وفيتنام, إستغلت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك بتقديمها عرضاً لدعم برنامجها النووي, من خلال التوقيع على اتفاقية تسمح لفيتنام استعمال التكنولوجيا النووية وتطبيقاتها, ويشمل ذلك تخصيب اليورانيوم, بهدف ضمها للتحالف المناوئ للنفوذ الصيني, مُستغلة حالة التوتر المتصاعد في العلاقات الصينية – الفيتنامية[٩٠], وعملت وزارة الطاقة الأمريكية بتدريب فيتناميين على ممارسات بشأن الحظر النووي والسلامة النووية, والاجراءات المتعلقة بتشغيل المحطات النووية, ويهدف الطرفان إلى التعاون المستمر بشأن السلامة النووية من خلال لجنة التشريعات النووية في كلا الدولتين[٩١].

من جانب آخر وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على بيع أسلحة إلى تايوان عبر صفقات تسلح في عام ٢٠١٠ بقيمة (١٢) مليار دولار, مما دفع الصين للاحتجاج على هذا السلوك الأمريكي, وكان ردة فعلها تمثل بتجميد العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية, وأتهمت الأخيرة بتهديد وحدة الصين, وتقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقات عسكرية مع تايوان, إذ للأخيرة أهمية استراتيجية لوقوعها بين بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي, وتولي الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة لها بسبب قيمتها في الخطوط

الملاحية البحرية, إذ عبرها يتم نقل النفط وسلع أخرى إلى الصين[٩٢]. وبهذا ستتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بخطوط نقل الطاقة الاستراتيجية التي هي بالأساس عنصر فاعل باستمرار الصناعة في الصين.

يبدو أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بالثبات في جنوب شرق آسيا, ويتضح ذلك بواسطة زيارة نائب الرئيس الأمريكي (مايك بنس) إلى مقر الأمانة العامة لرابطة جنوب شرق آسيا في جاكارتا الإندونيسية في نيسان ٢٠١٧, ومن خلالها أكد (مايك بنس) على أهتمام الإدارة الأمريكية بعلاقاتها الأمنية مع الرابطة المتمثلة بضمان حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي, فضلاً عن توسيع التعاون في مجال التجارة بين الطرفين, في العام نفسه حضر الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) ثلاثة اجتماعات مهمة في المنطقة وهي (قمة آسيان وقمة شرق آسيا في الفلبين وقمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في فيتنام)[٩٣]. عليه رغم تبني إدارته سياسة (أمريكا أولاً) تبقى منطقة جنوب شرق آسيا من أولويات الولايات المتحدة الأمركية, وبقيت الإلتزامات الأمريكية بأمن المنطقة دون أن تُمس.

إنَّ أقامة طوق بحري أمريكي حول الصين من شأنه أنْ يؤدي الى وضع حرج للتنمية الاقتصادية في الصين, لذا عززت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على مضيقي تايوان وملقا, وبهذا تحكمت الى حدٍ بعيد بخطوط نقل الطاقة إلى الصين, لأن البحرية الأمريكية هي التي تتحكم بالمضيقين, فبمجرد إقفال هذان المضيقين يتوقف نقل النفط والغاز, وأن الدول المطلة على المضيقين كسنغافورة وتايوان حليفان للولايات المتحدة الأمريكية, فالتسليح النوعي السريع لسنغافورة يمنحها التحكم بنقل النفط, الأمر الذي يعني وقف تزود الصين بالطاقة في حال دخلت حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية, وإن قواعد سنغافورة البحرية متخصصة في خدمة السفن والغواصات الحربية, وهي مستعملة من قبل البحرية الأمريكية بكثافة [٩٤].

ويُعد مضيق ملقاً للولايات المتحدة الأمريكية مفتاح السيطرة على آسيا, ويوصفه بعض (بحنجرة آسيا), وهو تحت سيطرتها إلى حدٍ بعيد, من خلال (قاعدة جوام العسكرية) التي هي بقلب المحيط الهادئ, وتقع على ملتقى خط الولايات المتحدة الأمريكية والمحيط الهندي, وخط اليابان وأستراليا, إذ يمكن ارساء الأساطيل الكبيرة الحجم في هذه القاعدة, التي تحتوي على قاذفات (بي ٢ و بي ٥٢), ثم عززت حضورها العسكري في قاعدة (زانج ياي) في سنغافورة بواسطة بعض قطاعات الأسطول السابع الأمريكي, على هذا الأساس تفرض الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على أهم ممر عالمي وهو مضيق ملقا[٩٥], وتستعمل الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة القوة لضمان استمرار هيمنتها الدولية, لذا لا بد من الانشار في المناطق التي

تُعد أساسية لتحقيق ذلك[٩٦]. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مُنفقة على السلاح, فبحسب احصاءات معهد (سيبري) بلغ انفاقها الاجمالي في عام ٢٠١٦ (٦١١) مليار دولار, وبهذا زاد انفاقها بنسبة (١,٧) بالمائة عن عام ٢٠١٥, وتُشير التوقعات أن الانفاق الأمريكي على السلاح سيشهد تصاعداً خلال الأعوام من ٢٠١٨ – ٢٠٢١[٩٧].

لذا تم زيادة الفاعلية العسكرية الأمريكية في آسيا, إذ قامت قيادة باكوم الأمريكية في السنوات الأخيرة بالتمدد في مناطق آسيوية, كانت في مرحلة الحرب الباردة محظورة عليها كمنغوليا و كمبوديا, فضلاً عن المناورات المستمرة مع دول مثل: إندونيسيا والفلبين وتايلاند وسنغافورة[٩٨], يساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تحمل هذا العبئ الكبير نتيجة للأنتشار الكثيف في المنطقة وغيرها موازناتها الضخمة. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحديث ترسانتها العسكرية بشكلٍ مستمر, بما يتلائم مع سياستها العسكرية, فهي تعمل على زيادة طائرات (أف ٣٥), والسفن الحربية الساحلية, فضلاً عن سعيها لبناء جيل جديد من حاملات الطائرات, وتحديث برنامج نووي شامل, ويقدر مكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي مشروع التحديث النووي (٤٠٠) مليار دولار بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٤, ويشمل أنظمة الإيصال وتحديثات مجمّع المختبرات العسكرية النووية[٩٩].

الخاتمة

من خلال تتبع الموضوع علمياً, تتضح مدى أهمية إقليم جنوب شرق آسيا للولايات المتحدة الأمريكية, وإن تحقيق المصالح الأمريكية هي التي تضمن لها الاستمرار في الهيمنة على الإقليم, عليه وضعت مجموعة من الأهداف, التي تتمثل بمحاربة الإرهاب وتحجيم نفوذ الصين, ومنعه من التمدد أكثر, فضلاً عن المحافظة على حرية الملاحة, ومنع الانتشار النووي, وتوثيق الصلات الاقتصادية بما يحقق عائد للولايات المتحدة الأمريكية, وجعل البرامج النووية لدول المنطقة تحت السيطرة, لتحقيق هذه الأهداف استعملت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل عدة لعل أبرزها الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع دول المنطقة, والانتشار العسكري المكثف في المنطقة, ومبادرتها الاجتماعية, ومناوراتها المشتركة العسكرية, وتعزيز التحالفات التقليدية, وكسب حلفاء جُدد.

ويمكن تحديد أهم النتائج التي تم الوصول إليها عبر الآتي:

١- يبدو أن دول اقليم جنوب شرق آسيا تنقسم إلى ثلاثة محاور, إذ هناك محور مؤيد للولايات المتحدة الأمريكية كالفلبين, ومحور آخر, يقف مع الصين كمينمار, ومحور ثالث يسعى للتوازن في العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين كماليزيا وسنغافورة واندونيسيا.

٢- هنالك مصالح استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في اقليم جنوب شرق آسيا, تتمثل بضمان التواجد الدائم في المنطقة لمجابة النفوذ الصيني المتمدد.

٣- عملت الادارات الأمريكية المختلفة ومنذ عام ٢٠٠٩, باستعمال وسائل مختلفة لضمان تحقيق أهداف السياسة الأمريكية, وتتمثل هذه الوسائل بالانتشار العسكري المكثف في اقليم جنوب شرق آسيا, وبالتحديد في بحر الصين الجنوبي, وعقد اتفاقيات امنية مع كل من سنغافورة والفلبين, والدخول بحالة من التعاون وتعزيز العلاقات مع عدو الأمس (فيتنام), وتقديم الدعم العسكري إلى تايوان.

المصادر والمراجع

(١) منير شفيق, السياسة الأمريكية في عهد أوباما, من كتاب: (الاستراتيجية الأميركية في عهد إدارة أوباما أربع قراءات للمشهد السياسي الإقليمي), المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق, بيروت – لبنان, ٢٠١٠, ص٥٦.

(٢) صباح عبد الرزاق كبة, سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الخارجية تجاه العراق, شركة الاحمدي للطباعة الفنية, بغداد, ٢٠١٥, ص ٤٢.

(٣) المصدر نفسه, ص ٥٦.

(٤) مصطفى محمد جاسم العبيدي, الامبراطورية الناعمة (السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط), مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية, بيروت – لبنان, ٢٠١٥, ص ٤٨.

(٥) نجاح كاظم, الصين (القوة العملاقة الجديدة), لارسا للنشر, لندن–المملكة المتحدة, ٢٠١٠, ص ١١٩.

(٦) صباح عبد الرزاق كبة, مصدر سبق ذكره, ص ٥٨.

(٧) جوان كول, السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما, سلسلة محاضرات الإمارات, العدد (١٦٧), مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية,أبوظبي – دولة الامارات, ٢٠١٤, ص٦.

(٨) عبير بسيوني عرفة علي رضوان, السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين, دار النهضة العربية, القاهرة–مصر, ٢٠١١, ص ١٣٣.

(٩) ياسر عبد الحسين, ياسر عبد الحسين, القيادة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة, دار ومكتبة عدنان, بغداد, ٢٠١٥, ص ٤٤٤.

(١٠) مدحت أيوب, الآسيان بين بكين وواشنطن, مجلة السياسة الدولية, العدد(١٨٣), مؤسسة الأهرام, القاهرة–مصر, يناير ٢٠١١, ص ٩٦.

(١١) محمد قبيسي ورنا أبو ظهر الرفاعي, أميركا والشرق الأوسط الجديد, دار الحرف العربي, بيروت – لبنان, ٢٠٠٤, ص٢٦١.

(١٢) ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص ص ٤٣٨-٤٣٩.

(١٣) محمد تركي بني سلامة, أوباما درس جديد في الديمقراطية, مجلة المستقبل العربي, العدد (٣٦١), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت – لبنان, آذار ٢٠٠٩, ص ص ١٨ -١٩.

(١٤) عمرو حمزاوي, الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتداعياتها على الوطن العربي, مجلة المستقبل العربي, العدد (٣٥٥), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت – لبنان, أيلول ٢٠٠٨, ص ١٥.

(١٥) ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص ٤٤٠.

(١٦) أحمد دياب, أوباما وأفغانستان (أعباء البقاء ومخاطر الخروج), مجلة السياسة الدولية, المجلد (٤٥), العدد(١٨٢), مؤسسة الأهرام, القاهرة – مصر, أكتوبر ٢٠١٠, ص ١٦٩.

(١٧) بيشرو حمه جان, تطور النظام الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد, مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, السليمانية, ٢٠١٠, ص ٦٥.

(١٨) للمزيد ينظر: ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص ص ٤١٨ -٤٢٣.

(١٩) علي بكر, نماذج القاعدة (التطبيقات الراهنة لحالة القاعدة في العالم), مجلة السياسة الدولية, المجلد (٤٧), العدد (١٨٨), مؤسسة الأهرام, القاهرة – مصر, أبريل ٢٠١٢, ص ص ١٥٠-١٥١.

(٢٠) ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص ٤٢٣.

(٢١) إيان ديفيس, وقائع سنة ٢٠١٦, من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي), مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام, بيروت – لبنان, ٢٠١٧, ص ٨٢٣.

(٢٢) مايكل نايتس, الرئيس الأمريكي القادم والعراق (العلاقات العراقية الأمريكية والحرب ضد داعش), سلسلة دراسات مركز البيان, العدد(٤), مركز البيان للدراسات والتخطيط, بغداد, آب ٢٠١٥, ص ١١.

(٢٣) ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص ٤٥٣.

(٢٤) المصدر نفسه, ص ٤٧٩.

(٢٥) أحمد عبد الجبار عبد الله, الصين والتوازن الاستراتيجي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل, الدار العربية للعلوم ناشرون, الطبعة الاولى, بيروت – لبنان, ٢٠١٥, ص ٢٩٩.

(٢٦) منتصر عمران ناجي الرفاعي, تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية, بيسان للنشر والتوزيع, بيروت – لبنان, ٢٠١٧, ص ٢٢٢.

(٢٧) منار الشوربجي, أي استراتيجية لترامب في آسيا, البيان, بتاريخ: ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧, على الموقع الالكتروني: www.albayan-ae.cdn.ampproject.org.

(٢٨) محمد عبد الله يونس, تحول جيو استراتيجي (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي), مجلة السياسة الدولية, المجلد(٤٧), العدد(١٨٨), مؤسسة الأهرام, القاهرة – مصر, أبريل ٢٠١٢, ص ٩٠.

(٢٩) ماهر بن إبراهيم القصير, المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب), دار الفكر العربي, القاهرة – مصر, ٢٠١٤, ص ٦٧.

(٣٠) محمد عبد الله يونس, مصدر سبق ذكره, ص٩٣.

(٣١) محمد فايز فرحات, إدارة ترامب والقوى الآسيوية (حدود التغير والاستمرارية), مؤسسة الأهرام, بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٢, على الموقع الالكتروني: www.acpss.ahram.eg

(٣٢) ترامب يبدل موقفه ازاء رفض اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ, فرانس ٢٤, بتاريخ: ٢٠١٨/٤/١٣, على الموقع الالكتروني: www.m.france24.com

(٣٣) صباح عبد الرزاق كبة, مصدر سبق ذكره, ص ٤٢.

(٣٤) كمال خلف الطويل, قراءة في التحولات الزلزالية الكونية وانعكاساتها العربية, صحيفة الأخبار لبنانية, العدد ٢١٧٨, بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٧.

(٣٥) محمد خواجة, أميركا وعصر الباسيفيك, مجلة شؤون الأوسط, العدد(١٤٢), مركز الدراسات الاستراتيجية, بيروت– لبنان, صيف٢٠١٢, ص ص ١١٦-١١٧.

(٣٦) عبد الله بو حبيب, سياسة أوباما الخارجية, مجلة شؤون الأوسط, العدد(١٤٣), مركز الدراسات الاستراتيجية, بيروت – لبنان, خريف٢٠١٢, ص٩٧.

(٣٧) نقلاً عن: صباح عبد الرزاق كبة, مصدر سبق ذكره, ص ص ٤٣ – ٤٥.

(٣٨) ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص ٤٥٢.

(٣٩) الفضل شلق, أوباما والإمبراطورية ولكن؟, مجلة شؤون الأوسط, العدد(١٤٣), مركز الدراسات الاستراتيجية, بيروت – لبنان, خريف٢٠١٢, ص٩٩.

(٤٠) ماهر بن إبراهيم القصير, المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب), دار الفكر العربي, القاهرة–مصر, ٢٠١٤, ص ٦٧.

(٤١) محمد عبد الله يونس, مصدر سبق ذكره, ص ٩٢.

(٤٢) توماس ويلبورن, السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الاستراتيجي (الصين – اليابان– الولايات المتحدة الأمريكية), دراسات عالمية, العدد (١٢), مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي – دولة الامارات, دون سنة طبع, ص ٤٤.

(٤٣) محمد عبد الله يونس, مصدر سبق ذكره, ص ٩٢.

(٤٤) شانون ن. كايل, تحديد الأسلحة النووية ومنع انتشارها, من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي), مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي, بيروت – لبنان, ٢٠١٣, ص ٤٤٩.

(٤٥) محمد عبد الله يونس, مصدر سبق ذكره, ص ص ٩١ – ٩٢.

(٤٦) رتشارد كلارك, في مواجهة جميع الأعداء من الداخل (من داخل حرب أمريكا على الإرهاب), تعريب: وليد شحادة, شركة الحوار الثقافي, بيروت – لبنان, ٢٠٠٤, ص ١١.

(٤٧) أحمد عبد الجبار عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص ٢٩٥.

(48) Andrew J. Natban and Andrew Scobell, How China Sees America (The Sum of Beijing s Fears), Foreign Affairs, Volume (91), No. (5), September/ October 2012, P. 38.

(٤٩) ماهر بن إبراهيم القصير, مصدر سبق ذكره, ص ٧١.

(٥٠) مولود خدايش, السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة, مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ,كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, ٢٠١٧, ص ٨٣.

(*) جزيرة جوام: إن جزيرة جوام تبعد أربع ساعات في الطائرة عن كوريا الشمالية, ويومين إبحار عن تايوان, لذا يمثل موقعها أهمية بالغة للقوات الأمريكية لقربها من جنوب شرق آسيا والصين. ينظر: روبرت كابلان, جغرافية القوة الصينية (إلى أي مدى يمكن ان تصل بكين براً وبحراً؟), تعريب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن, مجلة دراسات دولية, العدد٤٥, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, بغداد, تموز٢٠١٠, ص١٧٩.

(٥١) ماهر بن إبراهيم القصير, مصدر سبق ذكره, ص ٧٢.

(٥٢) روبرت كابلان, مصدر سبق ذكره, ص ص ١٧٩-١٨٠.

(٥٣) مصطفى علوي, مباراة لا صفرية (الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط), ملحق تحولات إستراتيجية, مجلة السياسة الدولية, المجلد(٤٨), العدد(١٩٤), مؤسسة الأهرام, القاهرة – مصر, أكتوبر ٢٠١٣, ص ٢٧.

(٥٤) ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ٤٨٨.

(٥٥) هانس م. كرستنسن, القوات النووية الأمريكية, من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي), مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي, بيروت – لبنان, ٢٠١٧, ص ٥٠٩.

(٥٦) محمد فايز فرحات, إدارة ترامب والقوى الآسيوية (حدود التغير والاستمرارية), مصدر سبق ذكره.

(٥٧) أحمد عبد الجبار عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص ٣٠٣.

(٥٨) صباح عبد الرزاق كبة, مصدر سبق ذكره, ص ٥٩.

(٥٩) ماهر بن إبراهيم القصير, مصدر سبق ذكره, ص ٦٧؛ محمد عبد الله يونس, مصدر سبق ذكره, ص ٩٣.

(*) القوة الناعمة: تُعرف بقدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها, بالأستناد على جاذبية نظامها الثقافي والاجتماعي ومنظومة قيمها ومؤسساتها, ويكون ذلك بديل عن الاعتماد على الإكراه والتهديد. ينظر: رفيق عبد السلام, الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة, مؤسسة الانتشار العربي, بيروت – لبنان,٢٠١١, ص٩.

(٦٠) محمد حمدان, القوى الناعمة وإدارة الصراع عن بعد, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, ٢٠١٣, ص ٣٣.

(٦١) محمد عبد الله يونس, مصدر سبق ذكره, ص ٩٠.

(٦٢) فطيمة حفيظ, واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس, والمغرب, والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية, مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد(٥٠), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت – لبنان, ربيع ٢٠١٠, ص ٨١.

(٦٣) جوان كول, مصدر سبق ذكره, ص ٦.

(٦٤) صباح عبد الرزاق كبة, مصدر سبق ذكره, ص ٥٩.

(٦٥) أمين شلبي, السياسة الخارجية تبدأ من الداخل, عالم الكتب, القاهرة – مصر, ٢٠١٤, ص ٥٠.

(٦٦) صباح عبد الرزاق كبة, مصدر سبق ذكره, ص ٥٨.

(٦٧) قيمة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإسلامية, صحيفة الوئام الإلكترونية, بتاريخ: ١ فبراير ٢٠١٧, على الموقع الالكتروني: www.mobile.alweeam.com

(٦٨) منار الشوربجي, أي استراتيجية لترامب في آسيا, مصدر سبق ذكره.

(٦٩) جوزيف س. ناي, القوة الأمريكية والصينية بعد الازمة المالية, تعريب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن, سلسلة دراسات مترجمة, العدد(٤٣), مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, بغداد, ايلول ٢٠١٠, ص ٦٣.

(٧٠) جوزيف س. ناي, قوة الصين الاقتصادية المشكوك فيها, صحيفة الجريدة كويتية, العدد (٢٤٩٧), بتاريخ: ٢٠١٤/١١/١٠.

(٧١) أحمد قنديل, تردد الصدى (حلم الاكتفاء في الطاقة ومستقبل الدور الأمريكي عالمياً), ملحق تحولات استراتيجية, مجلة السياسة الدولية, المجلد (٤٩), العدد(١٦٩), مؤسسة الأهرام, القاهرة – مصر, أبريل٢٠١٤, ص ١٧.

(٧٢) زينب عبد الله منكاش, العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, بغداد, ٢٠١٥, ص ص ٢١٠ – ٢١١.

(٧٣) راند موسى, النفط والسلاح (تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي), مجلة السياسة الدولية, المجلد (٤٨), العدد(١٩١), مؤسسة الأهرام, القاهرة – مصر, يناير ٢٠١٣, ص ١٢٨.

(٧٤) ستاين تونسون وآخرون, السلام الهش في شرق وجنوب شرق آسيا, من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي), مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي, بيروت – لبنان, ٢٠١٣, ص ٧٨.

(٧٥) مولود خدايش, مصدر سبق ذكره, ص ص ٨٢ –٨٣.

(٧٦) محمد عبد الله يونس, مصدر سبق ذكره, ص ٩٢.

(٧٧) للمزيد ينظر: ليندا روبنسون, مستقبل قوات العمليات الخاصة الأمريكية, دراسات عالمية, العدد(١٣٠), مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي – دولة الامارات, ٢٠١٤, ص ص ١٦–١٧؛ صباح عبد الرزاق كبة, مصدر سبق ذكره, ص ص ٤٨– ٤٩.

(٧٨) فواز جرجس, رئاسة دونالد طرمب (الخلفيات والدلالات ومستقبل السياسة الأمريكية), مجلة المستقبل العربي, العدد(٤٥٤), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت – لبنان, كانون الأول ٢٠١٦, ص ١٢.

(٧٩) أحمد عبد الجبار عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص ٢٩٥.

(٨٠) ستاين تونسون وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص ص ٧٣–٧٥.

(٨١) إيان ديفيس, الدولة الإسلامية في سنة ٢٠١٦ (خلافة فاشلة لكنها تهديد متعاظم عابر للدول), من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي), مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي, بيروت– لبنان, ٢٠١٧, ص ١٣١.

(٨٢) ينظر: محمد أبو رمان, تنظيم القاعدة والأنترنيت (تدشين الجيل الثالث من الجهاديين), مجلة السياسة الدولية, المجلد(٤٥), العدد(١٨٠), مؤسسة الأهرام, القاهرة – مصر, أبريل٢٠١٠, ص ص ٨٧–٨٨؛ هارون ي. زيلين, الجهاد عام ٢٠٢٠ (تقييم خطة تنظيم القاعدة ل ٢٠ عاماً), تعريب: وحدة الترجمة (مركز حمورابي), مجلة حمورابي للدراسات, العدد(٩), مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, آذار ٢٠١٤, ص ١٤١.

(٨٣) ينظر: ستاين تونسون وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص ص ٧٦ – ٧٧.

(٨٤) صباح عبد الرزاق كبة, مصدر سبق ذكره, ص ٥٨.

(٨٥) أحمد عبد الجبار عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص ٣٠٤.

(٨٦) إيان ديفيس, وقائع سنة ٢٠١٦, مصدر سبق ذكره, ص ٨٣٢.

(٨٧) عبد العال الديربي, مصالحة تاريخية (اتفاق حكومة مانيلا وجبهة تحرير مورو), مجلة السياسة الدولية, المجلد(٤٨), العدد(١٩١), مؤسسة الأهرام, القاهرة – مصر, يناير ٢٠١٣, ص ١٤١.

(٨٨) ماهر بن إبراهيم القصير, مصدر سبق ذكره, ص ٦٧.

(٨٩) بول كيه. كير وآخرون, التعاون في مجال الطاقة النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أجنبية, دراسات عالمية, العدد(١٤١), مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبوظبي – دولة الامارات, ٢٠١٤, ص ٤٧.

(٩٠) محمد عبد الله يونس, مصدر سبق ذكره, ص ٩٢.

(٩١) بول كيه. كير وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص ص ١٣-١٤.

(٩٢) ماهر بن إبراهيم القصير, مصدر سبق ذكره, ص ٦٨.

(٩٣) لبنى صبري, بنس: ترامب يحضر ثلاثة اجتماعات قمة في آسيا في نوفمبر, وكالة روتيرز, بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠١٧, على الموقع الالكتروني: www.ara.reuters.com

(٩٤) ماهر بن إبراهيم القصير, مصدر سبق ذكره, ص٦٨.

(٩٥) مولود خدايش, مصدر سبق ذكره, ص ٨٧.

(٩٦) سويم العزي, أسباب فشل الإستراتيجية الأميركية في العالم, مجلة شؤون الأوسط, العدد (١٣٩), مركز الدراسات الاستراتيجية, بيروت – لبنان, صيف ٢٠١١, ص ١٤٣.

(٩٧) نان تيان, الإنفاق العسكري, من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي), مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولوم لأبحاث السلام, بيروت – لبنان, ٢٠١٧, ص ٣٨١.

(٩٨) ماهر بن إبراهيم القصير, مصدر سبق ذكره, ص ٧٣.

(٩٩) أود فلورانت, إنفاق الولايات المتحدة العسكري, من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي), مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي, بيروت – لبنان, ٢٠١٧, ص ٤١١.